قصراً غير حقيقي وكذلك القياس في قوله لكم دينكم ولي دين ونظيره ما ذكره صاحب المفتاح
في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي لو تشعرون من ان المعنى حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى
ربي لا يتجاوز الى الاتصاف بعلى غيره فجميع ذلك من قصر الموصوف على الصفة دون العكس
كما توهمه بعضهم ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص لم يقدم الظرف الذي هو المسند على
المسند اليه في لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوت الريب في سائر كتب
الله تعالى بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قال في سائر كتب الله تعالى لانه المعتبر في مقابلة
القرآن كما ان المعتبر في مقابلة خمور الجنة هي خمور الدنيا لا مطلق المشروبات وغيرها او التنبيه
عطف على تخصيصه اي تقديم المسند للتنبيه من اول الامر على انه اي المسند خبر لا نعت اذ
النعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتأمل في المعنى
وبالنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر للمبتدأ كقوله له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى اجل من
الدهر حيث لم يقل همم له او التفاؤل نحو سعدت بغرة وجهك الايام او التشويق الى ذكر المسند
اليه بان يكون في المسند المتقدم طول يشوق النفس الى ذكر المسند اليه فيكون له وقع في النفس
ومحل من القبول لان الحاصل بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب كقوله ثلاثة هذا هو المسند
المتقدم الموصوف بقوله تشرق من اشرق بمعنى صار مضيئاً الدنيا فاعل تشرق والعائد الى
الموصوف هو الضمير المجرور في ببهجتها اي بحسنها ونضارتها اي تصير الدنيا منورة ببهجة
هذه الثلاثة وبهائها والمسند اليه المتأخر قوله شمس الضحى وابو اسحاق والقمر تنبيه كثير مما ذكر في هذا
الباب اي باب المسند والذي قبله يعني باب المسند اليه غير مختص بهما كالذكر والحذف
وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق
وانما قال كثير لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل المختص بما بين المسند اليه والمسند
وككون المسند مفرداً فعلاً فانه مختص بالمسند اذ كل فعل مسند دائماً وقيل هو اشارة
الى ان جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف فانه لا يجري في الحال والتمييز وكالتقديم

وتزينت بلقائك الاعوام

فانه لا يجري في المضاف اليه وفيه نظر لان قوله جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي
ان يجري شيء من المذكورات في كل واحد من الامور التي هي غير المسند اليه والمسند فضلا عن
ان يجري كل منها فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته في شيء مما يغايرهما فافهم
والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما اي في البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من
المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه

احوال متعلقات الفعل

قد اشير في التنبيه
الى ان كثيرا من الاعتبارات السابقة يجري في متعلقات الفعل لكن ذكر في هذا الباب
تفصيل بعض من ذلك لاختصاصه بمزيد بحث ومهد لذلك مقدمة فقال الفعل مع المفعول
كالفعل مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول
مع الفعل او ذكر الفعل مع كل منهما افادة تلبسه به اي تلبس الفعل بكل منهما اما بالفاعل
فمن جهة وقوعه عنه واما بالمفعول فمن جهة وقوعه عليه لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض
من ذكره معه افادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع وعلى من وقع
اذ لو اريد ذلك لقيل وقع الضرب او وجد او ثبت من غير ذكر الفاعل او المفعول لكونه عبثا
فاذا لم يذكر المفعول به معه اي مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله فالغرض ان كان اثباته
اي اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه مطلقا اي من غير اعتبار عموم في الفعل بان يراد جميع
افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه وخصوصه
نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر كالمذكور في ان السامع يفهم
منه ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فينتقض
غرض المتكلم فان قولنا فلان يعطي الدنانير يكون لبيان جنس ما يتناوله الاعطاء لا لبيان
كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى ان يوجد منه
الاعطاء وهو اي هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم ضربان لانه اما ان يجعل الفعل حال
كونه مطلقا اي من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية